النقد الصَّرفيّ في كتاب (التصريف الملوكيّ) لابن جنّيّ (٣٩٢هـ)

م . د . مهند أحمد إبراهيم

الكلية التربوية المفتوحة / مركز البصرة الدراسي

الملخص:

يدرس علم الصَّرف بنية الكلمة وما يطرأ عليها من تغيير، سواء على صعيد التغيير المعنوي أم اللفظي، وإذا ما نظرنا إلى المدونات الصَّرفيّة وجدناها مؤلفة من هيكلية تنظيمية يتمُّ تنسيق المتن الصَّرفيّ على وفقها، و هذه الهيكلية تتمثل في موضوعات المتن الرئيسة التي تشكل أبواب الكتاب أو فصوله، ومسائله التي تعدُّ فروعاً عن الموضوعات الرئيسة، و ثالثها القواعد الصَّرفيّة وهي القوانين التي تنظم ذلك التغيير.

ولا بدَّ لكلِّ عملٍ من نقد يكتنفه ، وجاء هذا البحث للوقوف على ما رأيته من وجوه النقد الصَّرفيّ، لموضوعات كتاب (التصريف الملوكيّ) لأبي الفتح عثمان بن جنيّ (ت ٣٩٢هـ)، ومسائله، و قواعده .

الكلمات المفتاحية : علم الصرف ، بنية الكلمة ، النقد الصّرفيّ .

The Morphological Criticism in (Al-Mulooki Derivation) Book by Ibn Jinni (392 A.H)

Lecturer Dr. Muhannad Ahmed Ibrahim

The Open Educational College / Basrah Study Center

Abstract:

Morphology studies the structure of words and any changes that occur to them, whether at the level of meaning or form. When we look at morphological textbooks, we find them composed of an organizational structure that coordinates the morphological content according to it. This structure consists of the main topics of the content, which form the chapters or sections of the book, and their issues which are considered branches of the main topics. Thirdly, there are the morphological rules, which govern those changes.

Every work must face criticism, and this research aims to examine the various aspects of morphological criticism concerning the topics of the book "Al-Tasarif al-Maluki" by Abu al-Fath Othman ibn Jinni (d. 392 AH), including its themes, issues, and rules.

Keywords: Morphology, Word Structure, Morphological Criticism

التمـهيـد

جاء في معجم مقاييس اللغة : " و معنى الصَّرف عندنا أنَّه شيءٌ صُرِفَ إلى شيءٍ ، كأنَّ الدينار صُرِفَ إلى الدراهم ، أي رُجِعَ إليها ، إذا أخذت بَدَله . قال الخليل : و منه أشتق اسم الصَّيرفيّ ، لتصريفه أحدهما بالآخر ... قال أبو عُبَيْد : صَرْفُ الكلام : تزيينه و الزيادة فيه ، و إنَّما سُمِّيَ بذلك لأنَّه إذا زيّن صَرَفَ الأسماع إلى استماعه . و يُقَال لحدث الدّهر صَرْفٌ ، و الجمع صروف ، و سُمِّيَ بذلك لأنَّه يتصرَّف بالناس ، أي يقلبهم و يردِّدهم " [١] .

وهناك مصطلحان لهذا العلم ، هما الصَّرْف و التصريف، وهما من حيث التوجيه اللغويّ المعجميّ مصدران للفعل (صَرَف) و (صَرَّف) ، " فالمصدر : الصَّرْف : فإذا كثُرَ ردّك إياه عن وجهته فذلك تصريف أي تحويل و تغيير " ، فالمصدران يدوران في فلك التحويل و التغيير والتقليب، والملاحظ هنا أنَّ (التصريف) أبلغ في الدلالة على التغيير و التحويل و التقليب من (الصَّرْف) ؛ لأنَّه مشتق من الفعل (صرَّف) و (التصريف) مصدره ، و هذا يذكرنا بالمقولة المشهورة عند ابن جنيّ (ت ٣٩٢هـ) إنَّ كلَّ زيادة في المبنى تدلُّ على زيادة في المعنى – غالباً – [٢] ، و جاء في قوله تعالى: ﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (البقرة: ١٦٣) .

أمَّا اصطلاحاً فهو : عند ابن جني يتبيّن في قوله : " فليُعلم أنَّ التصريف ينقسم إلى خمسة أضرب : زيادة – بدل – حذف – تغيير حركة أو سكون – إدغام " [٣] ، و عند ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) : " التصريف : عِلم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب " [٤] .

انماز كتاب (التصريف الملوكيّ) لأبي الفتح عثمان بن جنيّ (رحمه الله)، بأنَّه كتاب مختصر في التصريف، ولكنَّه يحوي أهم الأسس المعرفية لهذا العلم، فضلاً عن كونه كتاباً أرسى الدعائم الأولى لما يُعرفُ حديثاً بعلم الفونولوجيا (أي علم وظائف الأصوات و تأثير بعضها ببعض) [٥]، و ماذا يستطيع الفرد منَّا أن يضيف إلى أبي الفتح و(هو القطب في لسان العرب ، و إليه انتهت الرياسة في الأدب)[٦]، غير أنَّ قراءتي هذه أوقفتني على بعض الأمور في كتاب (التصريف الملوكي) علَّها تتكئ مليّاً و تستقيم في رؤيتها ، وهي رؤية من منظور حديث، واتسمت هذه الرؤية لموضوعات الكتاب، و مسائله، وقواعده ، على وفق ثلاثة مباحث، وقد تمثلت بالآتي :

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ – المجلد ٤٩ – حزيران لسنة ٢٠٢٤

المبحث الأول : الموضوعات الصّرفيّة

إنَّ النظرة العامة لكتاب التصريف الملوكي تتجلّى في موضوعات قليلة جداً، لا تعدو أن تكون أقسام التصريف التي ذكرها ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، و هي خمسة أقسام (زيادة – بدل – حذف – تغيير بالحركة أو السكون – الإدغام)، إنَّ ابن جني في هذا الكتاب لم يخرج عن هذه الأقسام، و له مقدمة، وهي مدخل عن التصريف، و بعد ذلك بدأ بموضوع الزيادة وهو موضوع كبير، تحدث فيه عن مسائل متعددة تخص الزيادة، ثم أعقب ذلك بموضوع البدل، و بعد البدل تحدث عن الحذف، ثم التغيير بالحركة أو السكون، ثم ختم بالإدغام، و أدخل بين هذه الموضوعات موضوعاً تناول فيه (عقود و قوانين ينتفع بها في التصريف)، وأضاف فصلاً عن مسائل التمرين، وهو ما سمَّاه (فصل من البناء بغرض الرياضة و التدرب)، و هذه الموضوعات تتضمن مسائل كثيرة متفرعة عن هذه الموضوعات .

لم يتوسع ابن جنيّ في موضوعات كتابه، وإنّما اقتصر فيه على ما يراه مناسباً من الموضوعات الصرفيّة، ميلاً منه نحو الإيجاز و الاختصار ؛ و هذا الإيجاز و الاختصار لم يأتِ اعتباطاً و إنّما قصده قصداً، فهو يفصح عن عمله هذا بأنَّه عملٌ مختصرٌ ؛ إذ جاء عنوانه : (مختصر التصريف الملوكي صنعة أبي عثمان بن عبد الله بن جنيّ النحويّ رحمه الله آمين)، صاغ فيه جُلَّ نظريته الصرفية التي بسط القول فيها في كتبه الأخرى، وهي (المنصف) و (سرّ صناعة الإعراب) حين أفصح عن ذلك، ولا أزعم أنَّ كتابه (سرّ صناعة الإعراب) أختصّ بعلم الصَّرف فحسب بل يعدُّ أوَّل كتاب أرسى فيه دعائم علم الصوت و فيه مباحث صرفيّة و نحوية كذلك، فضلاً عن كتاب (الخصائص)، فهو يصوغ عباراته في (التصريف الملوكيّ) بألفاظ مركزة مختصرة فقال : (هذه جُملٌ من أصول التصريف يقربُ تأملها ، و تَقِلُّ الكلفة على متلمس الفائدة منها ، قليلة الألفاظ كثيرة المعاني) [٧].

أول ما يبتدئ به الكتاب تعريف التصريف (في القول على معنى قولنا التصريف) إذ يقول : (معنى قولنا التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول { و سنوضح قولنا الأصول} فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضربٍ من ضروب التغيير , فذلك هو التصرف فيها و التصريف لها) [٨]، ثم يمثّل لما تؤول إليه عملية التصريف من خلال الزيادة و التغيير على كلمة (ضربَ) و كيف أنها تأتي على أوزان مختلفة لمعانٍ مختلفة أيضاً (ضرَبَ ، يضربُ ، ضُرِبَ ، ضَارَبَ ، استضرب ، ضرَّبَ ، اضطرب)، فهذا تعريف التصريف لدى ابن جنيّ، و هو تعريف دقيق لا يدخله الشكّ ، و لا أدري كيف توهم أحد الباحثين عندما تطرق إلى إشكالية المصطلح مروراً بسيبويه(١٨٠هـ) و المازني (ت ٢٤٧هـ) وصولاً إلى ابن جنيّ فقال: (و أمَّا ابن جنيّ (٣٩٢ هـ) فتارة يفرق بين التصريف و الاشتقاق كما فعل

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٩ – حزيران لسنة ٢٠٢٤

في المنصف فرأى أنَ التصريف كما كان عند سيبويه ومن سبقه ، أي بناء لفظ على مثال كلمة أخرى، و الاشتقاق ما يمكن أن يؤخذ من الصيغ من المصدر ، و تارة أخرى يرى التصريف اشتقاقاً أي صياغة الأبنية و تحويلها بحسب المعاني) [٩] .

إنّ الناظر في هذا القول يدرك الخلط الواضح بينه وبين رأي ابن جنيّ عن طريق التوفيق بين كتبه ، حيث يقسم ابن جني الاشتقاق – في الخصائص – على نوعين :

الأول:(الاشتقاق الأصغر) و هو ما يطابق به التصريف ، فيقول :(فالصغير ما في أيدي الناس و كتبهم ؛ كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرَّاه فتجمع بين معانيه ، و إن اختلفت صيغه و مبانيه . و ذلك كتركيب (س ل م) فإنّك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه ؛ نحو سلم و يسلم ، و سالم ، و سلمان ، و سلمى ، و السلامة ، و السليم ...) [١٠] .

و الثاني : (الاشتقاق الأكبر) و هو ما يختلف عن التصريف و يتجه نحو مبانٍ لغوية معجمية في تقليب أصولها و تباعد معانيها كما نقل عن شيخه أبي علي الفارسي أنَّه كان يستعين به و يخلد إليه ، فيقول ابن جنيّ: (غير أنَّ أبا علي – رحمه الله – كان يستعين به ، و يخلد إليه ، ... و أمَّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية ، فتعقد عليه و على تقاليبه الستة معنى واحداً ، تجتمع التراكيب الستة و ما يتصرف من كل واحد منها عليه ، إن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة و التأويل إليه ؛ كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد . و قد كنَّا قدَّمنا ذكر طرف من هذا الضرب من الاشتقاق في أول هذا الكتاب عند ذكرنا أصل الكلام و القول و ما يجيء من تقليب تراكيبهما ؛ نحو (ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) ...) [١١]، والتفريق واضح بيّن النوعين بلا أدنى شك؛ لأنَّ هذا النوع من الاشتقاق اعتمده بعض المعجميين في معاجمهم، والاشتقاق هنا يأتي بمعنى المقاييس التي تُرجِعُ مفردات المادة اللغوية إلى معنى مشترك بين مفردات اللغة [١٢]، والمصادر تشير إلى أنَّ فكرة التقاليب في المادة اللغوية يعود الفضل فيها إلى الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت ١٧٠ هـ) الذي حاول حصر كل المستعمل من كلمات اللغة العربية معتمداً على الفكرة نفسها في تقليب اللفظ إلى الاحتمالات الممكنة، فهو يفصل بين المستعمل منها من غير المستعمل، وعلى اساس تلك الفكرة بنى معجمه (العين) [١٣] .

وحين نعود إلى تحليل رأي الباحث (رزاق جعفر عبد الحسين) في معنى الاشتقاق عند ابن جنيّ نراه يعتمد في إطلاق رأيه على ما جاء في كتاب (المنصف) ، و ما جاء من كلام الدكتورة خديجة الحديثي ، بل هو ناقل لما جاءت به الحديثيّ ، أمَّا المنصف فيبتعد كلّ البعد عن رأي الباحث و يؤكد ما جاء في الخصائص من تقسيم ، فيقول ابن جني في المنصف :(و ينبغي أن يُعلم إنَّ بين التصريف و الاشتقاق نسباً قريباً ، واتصالاً شديداً .... إلا إنّ التصريف وسيطة بين النحو و اللغة يتجاذبانه ، و الاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف ، كما أنّ التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق) [١٤] ، فهذا القرب و الاتصال يقصد به ما سمَّاه في الخصائص بالاشتقاق الأصغر الذي هو من لبّ التصريف ، و يصبح الاشتقاق أقعد في اللغة و يقصد به ما سمَّاه في الخصائص بالاشتقاق الأكبر.

أمّا كتاب الدكتورة الحديثيّ الذي رجع إليه الباحث (رزاق جعفر عبد الحسين) فنراه يتبنى الرأي نفسه لما موجود في كتابها ، وينقل عنها من غير مناقشة لهذا الرأي، و من غير جمعٍ بين آراء ابن جنيّ و التوفيق بينها ، فالدكتورة الحديثي تنقل تارة عن المنصف من غير توفيق لآراء ابن جنيّ، و تنقل تارة أخرى تعريف التصريف من كتاب (التصريف الملوكي) على الرغم من كون الكاتب – ابن جنيّ – قد صرح أنَّه عمل مختصر و يرجع فيه لأفكاره في المنصف و سرِّ صناعة الإعراب، فرأتْ الدكتورة الحديثيّ أنّ ابن جني يفرق تارة بين الاشتقاق و التصريف ،و يجمع بينهما تارة أخرى [١٥]، وسار الباحث (رزاق جعفر عبد الحسين) على خطاها في ذلك .

أمّا الموضوعات الأخرى فقد ذكرها ابن جنيّ بقوله : (فإذا ثبت ما قدمناه فليُعلم أنَّ التصريف ينقسم إلى خمسة أضرب: زيادة بدل – حذف – تغيير حركة أو سكون – إدغام .)، و هذه هي الموضوعات الصرفية التي تكلم ابن جنيّ عنها في كتابه, وعقد لها الأبواب، غير الإدغام فإنّه لم يعقد له باباً مستقلاً بنفسه، و إنّما عرض بعض مسائله في ضمن موضوعات الكتاب، إلا أنّ المحقق الدكتور البدراوي زهران رأى من المفيد أن يأتي بـ (باب في الإدغام الأكبر و الإدغام الأصغر) من كتاب الخصائص [١٦] .

و من الموضوعات التي تناولها الكتاب أيضاً (عقود و قوانين ينتفع بها في التصريف) ، ثم (فصل من البناء بغرض الرياضة و التدرب) و لا تخفى فائدة هذا الفصل في صياغة الأمثلة المختلفة محاكاةً للغة العربية كتعريب المصطلحات والمخترعات الحديثة ، فضلاً عمَّا تفرد به ابن جني بمجيئه بباب العقود و القوانين .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٩ – حزيران لسنة ٢٠٢٤

لم يتطرق ابن جنيّ لما ذكره أهل التصريف في كتبهم كالتكسير و التصغير و النسب ... و غير ذلك، إنّما ذكر ذلك ضمن مسائل عالجها في الكتاب فمثلاً قوله (تبدل الواو من الألف في نحو ضُوَيْرب و ضوارب ...) [١٧]، جمع في هذه المسألة بين التصغير و جمع التكسير، و قول آخر يعالج فيه مسألة في النسب فيقول : " تبدل النون من ألف التأنيث – قالوا في صنعاء صنعانيّ – و في بهراء بهرانيّ , و إن شئت قلت النون بدل من الواو في صنعاويّ و بهراويّ ." [١٨]، و الذي أريد التوصل إليه عن طريق ما تقدم، أنَّ ابن جنيّ لم يجعل التصغير و النسب و التكسير في ضمن الموضوعات الصَّرفيّة بل تكلم عنها ضمناً .

المبحث الثاني : المسائل الصَّرفيّة

تناول ابن جنيّ ﴿رحمه الله﴾ المسائل الصرفية ضمن أبواب (التصريف الملوكي) موجزاً لها و ممثلاً لها بأمثلة، وهذه الأمثلة قد خرجت في أحيانٍ إلى غير المراد من الباب ؛ لتندرج ضمن موضوعات مختلفة ؛ بحسب القارئ و تصنيفه لها ، و لكننا قد نلتمس العذر لابن جنيَّ ؛ لأنّه ركَّز في مدار بحثه على صياغة نظرية صوتية لم يتطرق لها الأوائل بهذا الشكل و هي تنتسب في علم اللغة الحديث إلى (علم الفونولوجيا) علم وظائف الأصوات ؛ فجمع ما يراه في كتبه و اختصره في التصريف الملوكي ، فوقعت عيني على بعض النقد لتلك المسائل بحسب رؤيتي لكتابه (التصريف الملوكيّ)، وجاء هذا النقد بالآتي :

١ – تكلم في باب الإبدال عن مسألة و هي (إبدال الألف من النون) , و قد عالجها معالجة نحوية مبتعداً عن مقصد الكتاب الأساس و هو (التصريف) ، إذ يقول : (أبدلت من التنوين في النصب) [١٩] , و من الواضح جداً إنَّ التنوين هو أثر إعرابي يطرأ على الكلمة لا يدخل ضمن الحروف الأصول و هو يقرر أن التلعب و التغيير يطرأ على الحروف الأصول ، إذ قال : (هو أن تأتي إلى الحروف الأصول ، فتتصرف فيها بزيادة حرفٍ أو تحريف بضرب من ضروب التغيير ، فذلك هو التصرف فيها و التصريف لها) [٢٠] ، و التنوين في حال النصب هو من المسائل النحوية ، و الوقف عليه ظاهرة صوتية، بعيدة كل البعد عن أحرفها الأصول .

و كذا الأمر مع قوله : " نحو قولك للرجل في الوقف : اضربا و قوما و أنت تريد اضربَنْ و قومَنْ ، قال تعالى ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [٢١] فإذا وقفت قلت (لَنَسْفَعا) " [٢٢]، إذ تكلم عن إلحاق نون التوكيد الخفيفة للأفعال و هذه المسألة مثل سابقتها ، فهي من مسائل النحو، و تتجلى فيها ظاهرة صوتية بسبب الوقف

على نهاية الكلمة، فضلاً عن كونها تغييراً في غير أصول الكلمة ، يتبين من ذلك أنّ هذه المسائل لا تنسجم و موضوعات الصرف، إذ تعالج حديثاً في ضمن الموضوعات الصوتية و النحوية .

و من المسائل التي يمكن نقدها في قوله:" تزاد لبيان الحركة نحو قولك في الوقف فيمَه و لمَه و علامَه – تريد فيمَ و لِمَ و علامَ، وفي نحو قولك ارمِه و اغزُه و اخشَه . و أنت تريد ارمِ و اغزُ و اخشَ " [٢٣]، و هي من مسائل باب الزيادة التي تخص زيادة الهاء ، و الأمثلة التي مثّل ابن جني بها هي أمثلة لحروف الجر مع أدوات الاستفهام ، وهي مسألة نحوية ، إذ بنية الكلمة تركبت من حرف جر و أداة استفهام ، و كلاهما حرفان ، و التصريف يكون في الأسماء المتمكنة و الأفعال المتصرفة ، و لا يكون في الحروف ، فضلاً عن ذلك أن هذه المسألة هي ظاهرة صوتية .

أمَّا الأفعال التي مثَّل بها فهي أفعال أمر معتلة الآخر(ناقصة)، و مجيء الهاء في آخرها لبيان الحركة وابن جني يقرر ذلك، إذن لم يكن زيادة الهاء لعلة تصريفية بقدر رجوعها إلى علة صوتية، و هي بيان ظهور الحركة في النطق عند الوقف؛ فهي ظاهرة صوتية أيضاً عالجها النحاة و علماء القراءات ضمن باب الوقف، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ﴾[٢٤] (كِتَابِيَهْ) و (حِسَابِيَهْ) أصله كتابي و حسابي، وهي أسماء اتصلت بها ياء المتكلم، وياء المتكلم ليست من بنية الكلمة الأصلية، و لا علاقة لها بمسائل الزيادة الصرفيّة هنا .

٢ – و أمَّا قوله في مسألة إبدال الهمزة ياء : (و تبدل أيضاً من الهمزة إذا سكنت و انكسر ما قبلها نحو قولك في تخفيف ذئب ذيب – و في تخفيف بئر بير) [٢٥] ، حيث يشعر أنَّه ترك التلفظ بهمزة كلمة ذئب و أنّ الهمزة أبدلت ياءً ، و كأنّه هنا يجري هذا الحكم و يجعله لازماً ، على الرغم من كونه استعمالاً مطرداً يقول صاحب الشافية ((و مطرد غير لازم في نحو ذيب)) [٢٦] ، في حين نراه في كتابه (سر صناعة الإعراب) يشعر المتلقي باختيار أحد الوجهين إما الهمز و إما التسهيل (التخفيف) فيقول : ((اعلم أنّ كلّ همزة سكنت و انكسر ما قبلها و أردت تخفيفها قلبتها ياء خالصة تقول في ذئب : ذيب ، و في بئر : بير)) [٢٧] ، فقوله (و أردت تخفيفها) يشعرك بجواز الوجهين، في حين أنَّ هذه المسألة تتبع لهجات العرب، و قُرِئَ بها في القراءات القرآنية إذ جاء ((قوله " و في الذئب ورش و الكسائي أخبرا" أنَّ ورشاً و الكسائي وافقا السوسيّ على إبدال همزة الذئب ياء وهو موضعان في يوسف)) [٢٨] .

٣ – و قد عالج الكثير من المسائل اللهجية التي اختص بها قوم دون قوم ، و أقحمها ضمن معالجاته لمسائل التصريف ، في حين توجد تلك المباحث في ضمن موضوعات فقه اللغة ، و من ذلك على سبيل المثال: ((إبدال الهاء ، تقول العرب أرقت و هرقت)) [٢٩]، وكذا (إبدال الجيم) تبدل الجيم من الياء بدلاً غير مطرد قالوا في الأيْل إجل . قال أبو النجم :

كأنّ في أذنابهن الشوّلِ من عبسِ الصيف قرونَ الإجل

... و قال الآخر :

خالي عويف و أبو علج المطعمان اللحم بالعشجّ

و بالغداة فلق البرنجّ يقلع بالود و بالصيصجّ

يريد عليّاً و بالعشي و البرني و الصيصي [٣٠].

و هذه كلها ظواهر لهجية تكلم بها بعض العرب دون بعض ، وهي ما يسمّى بـ (العجعجة) إذ يحوّل المتكلم الياء جيماً عند النطق وقد نُسبت هذه اللهجة إلى قبيلة (قضاعة) [٣١]، فكلمة (علج) هي نفسها (عليّ) و(العشج) هي (العشيّ)، و (البرنجّ) هي (البرنيّ)، و (بالصيصجّ) هي (الصيصيّ).

فهذه التغييرات لا تمت بصلة إلى مسائل التصريف إذا ما قارنا بين ما اشترطه ابن جنيّ نفسه في تعريف التصريف في بداية كتابه (التصريف الملوكيّ)، فهي ليست على إطلاقها حتى تصبح إبدالاً ؛ لأنّ الإبدال الصّرفيّ له أصوله وقواعده، جاء في شرح السيرافيّ (ت ٣٦٨هـ) على الكتاب: ((ناس من بني سعد في إبدال الياء جيماً في الوقف نحو تميمجّ في تميميّ)) [٣٢] ،و جاء في الصّحاح : ((قال أبو عمرو بن العلاء : بعض العرب يبدل الجيم من الياء المشددة ، و قلت لرجل من حنظلة : ممن أنت ؟ فقال فقيمجّ . فقلت : من أيهم ؟ فقال : مرجّ . يريد فقيميٌّ و مريٌّ .)) [٣٣] ، فهذه الظاهرة اختصَّ بها قوم بأعينهم ،كما أنَّهم اقتصروا فيها على ياء النسب فحسب .

٤ – فضلاً عن المسائل اللهجية فهناك مسائل صوتية تكثر كثرة واضحة ، ومنها على سبيل المثال قوله : (قالوا ربَ رجل رأيتُ يريدون ربَّ ، قال الشاعر : ربَ هيضلٍ مرسٍ لففتُ بهيضلِ) [٣٤] ، فهو يمثل لحذف الباء من كلمة (ربَّ)، و منه أيضاً (قالوا في التضجُّر افْ خفيفة – و أصلها التشديد – و فيها ثمان لغات أفّ أُفٍ أُفَّ أُفّا أفٌ أُفٍّ أُفَّى مماثلة حُبْلى ...) [٣٥] ، تكلم عن هذه المسألة في حذف الفاء .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٩ – حزيران لسنة ٢٠٢٤

و هو بذلك يؤصّلُ لهذه الظواهر اللهجية ويجعلها في ضمن المادة الصرفية ؛ إنَّ سبب هذا الخلط المنهجي – ربما نجد له مبرراً مقنعاً –هو تداخل العلوم عند الأولين، في حين قد عالجه العلماء المتأخرون في موضوعات منفردة تخصّ علم الأصوات، كما فعل علماء التجويد و القراءات في عدِّ إلتقاء النون الساكنة و بعض الحروف يؤدي إلى ظاهرة صوتية تدعى بالإدغام و الإخفاء .

ويضاف على تلك الأمثلة التي ذكرها ابن جنيّ كلمتا (عنبر ،و قنبر) التي جاءتا في ضمن مسألة (إبدال الميم) [٣٦] فهي تنتمي كذلك إلى ظاهرة صوتية ، تتشكل عند اجتماع النون و الباء ، فيقلب صوت النون إلى صوت الميم و لكنَّها لا تكتب ميماً ، و الغريب من ذلك أنّه لم يجعل لهذه الظاهرة باباً في التصريف الملوكي يجمع تحته كلَّ ما تناثر من مسائل الإدغام، برغم ذلك فهو يكرر مسائل الإدغام في بعض موضوعات الكتاب ، فعلى سبيل المثال قوله : (و من ذلك كلّ فعل غير ملحق كانت عينه و لامه من موضع واحد فماضيه مدغم لا غير إن كان ثلاثياً نحو شدَّ مدَّ ضنَّ و حبّذا زيدٌ ، و الأصل شدَدَ و مدَدَ و ضنَنَ و حبُبَ ، فثقل اجتماع حرفين متحركين على هذه الصورة فأسكن الأول منهما و أدغم في الثاني)[٣٧] ، فهذا مثال في الفعل المضعف الذي يحدث فيه إدغام الحرفين المكررين .

ونجد الأمر نفسه في كتابه (سر صناعة الإعراب)، وهو يؤكد أنَّ هذه الظاهرة تنتمي إلى الإدغام [٣٨] ، و الأغرب من ذلك ما صرَّح به بعض الصرفيين من وقوع هذه المسألة (إبدال الميم) في كلمتين كقول الرضي : (ضابطه كل نون ساكنة قبل الباء : في كلمة كعنبر ، أو كلمتين نحو : سميعٌ بصير ...) [٣٩] ، إذ خالف الرضيّ الأسس التصريفية التي تبنى أحكامها على ما كان من التلعب و التغيير في الكلمة الواحدة ، فضلاً عن أنّ التنوين هو أثر إعرابي يطرأ على الكلمة، فهو ليس من أصل الكلمة و لا من حروفها الزوائد، و تلك الظاهرة ترجع إلى أثر صوتي محض .

المبحث الثالث : القواعد الصَّرفية

انماز ابن جنيّ في بيان قواعد التصريف الملوكي بطريقين ، الأول طريق سار عليه مَنْ سبقه و مَنْ عاصره، ومنهم المازنيّ (ت ٢٤٩هـ)، و المؤدِّب (من علماء القرن الرابع الهجري) ، وشيخه الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) ، وجاء بعدهم الأشبيليّ (ت ٦٦٩ هـ)، و جاء بيانه للقواعد الصرفية عن طريق عرضه موضوعات الكتاب و مسائله ، وما تخلل ذلك من قواعد صرفيّة .

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٩ – حزيران لسنة ٢٠٢٤

و الطريق الآخر ما تفرَّد به ابن جنيّ في التصريف الملوكي ، وهو عقد بابٍ منفرد يتضمن القواعد الصرفية ، الذي أسماه (عقود و قوانين ينتفع بها في التصريف) [٤٠] ، و هذا أمر يحسب في مصاف التفرد و الإبداع العلميّ لما يتمتع به ابن جنيّ من عقلية فذة .

إنَّ القواعد التي صاغها ابن جنيّ في مجملها قواعد رصينة محكمة بطرائق علمية تنمّ عن قدرة البصر و البصيرة التي كان يتمتع بها ابن جنيّ، و تلك القواعد تخص مسائل التصريف التي عالجها في كتابه ، نحو ((متى اجتمعت الواو و الياء و سبقت الأولى بالسكون أيتهما كانت قلبت الواو ياء و أدغمت الياء في الياء ، من ذلك قولهم سيِّد و ميِّت و جيِّد و هيِّن ...)) [٤١] ، بيَّنت هذه القاعدة حكمين ، حكم يخص القلب و هو بيان سبب قلب الواو ياء؛ لاجتماعها وسكون الأول ، و حكم آخر و هو الإدغام الحاصل بين الحرفين المتماثلين جراء القلب ، فانبثقت عن هذه القاعدة مسألتان كما هو واضح ، و الأمر كذلك مع بقية العقود التي صاغها ضمن هذا الباب .

أمَّا الملاحظات التي يمكن أن تُسَجَّلَ في مصاف النقد فقد تمثلت بالاتي :

- حين بدأ ابن جنيّ بصياغة قواعده و أحكامه التي من المفترض أن يسير عليها في كتابه؛ لأنَّ تأصيل القاعدة وبثها في الكتاب يوجب الالتزام بها في بقية مفاصل الكتاب من أبواب و مسائل، فمن ذلك قوله : (الحكم على الأكثر لا على الأقل) [٤٢] ، في حين نجده يخالف هذا الحكم في مسألة(حذف الألف) [٤٣] ، إذ يحكم بقلة حذف الألف في حين نجده في الكتاب يؤصل له و يجعله من باب الحذف ، إذا ما علمنا أنّ الشواهد التي صاغها لحذف الألف هي قافية حذفت ألفها للضرورة، فمن شواهده قول الشاعر :

و قبيلٌ من لكيز شاهد رهطُ مرجوم و رهطُ ابن المعلْ

فالحذف هنا ليس للوقف أو للتخفيف، إنما هي قافية حصلت فيها ضرورة شعرية ،و هي : ((من أقبح الضرورة لأن الألف لا تستثقل كما تستثقل الياء و الواو)) كما قرره المحقق في شرح الشواهد [٤٤] . ولربّما اعتمد ابن جني على رأي شيخه أبي علي الفارسي الذي حكم بقلته في البغداديات [٤٥]، و هذا كثير ما يحدث في الشعر ؛ لأنّ القافية يدخل عليها الكثير من التغيير ((و هذه الظاهرة تكاد تكون مطردة)) [٤٦] ، و هو مما يجوز في الشعر لا يجوز في غيره، إذن لا يجوز إقحام هذه المسألة في باب الحذف لأنّها لا علاقة لها بعلم التصريف, فضلاً عن كونها ظاهرة تكثر في الشعر لا قليلة كما زعم ابن جني .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٩ – حزيران لسنة ٢٠٢٤

إنّ ابن جنيّ عندما عرض قواعده تكلم عن بعض ما ينتاب الكلمة من تأثيرات صوتية تخصُّ اللهجات ، و يتخلل ذلك في أثناء كلامه عن مسألة بعينها و قوله الآتي ينبئ عن ذلك : ((متى اعتلت عين فعل فوقعت بعد ألف فاعل هُمِزَت ألبتة لاعتلالها ؛ و ذلك نحو قام فهو قائم و سار فهو سائر ، و هاب فهو هائب ، فإن صحَّت في الماضي صحَّت في اسم الفاعل أيضاً ، و ذلك نحو عَوِرَ فهو عاوِر ، حَوِلَ فهو حاوِل و صيدَ البعير فهو صايد غير مهموز)) [٤٧]، و المعروف أنّ هذه الظاهرة – قائم ، قايم ، و صائد – صايد – تنمي إلى اللهجات و هي تسهيل الهمزة ، قال محقق الدكتور البدراويّ زهران الكتاب : ((يجب أن يكتب نحو قائم و سائر و هائب على حكم التخفيف – لأن قياس الهمزة في ذلك أن تسهل بين الهمزة و الياء فلذلك كتبت ياء، و أما إبدال الهمزة في ذلك ياء محضة فنصوا على أنه لحن)) [٤٨].

الخـــاتـــمـــة

إنَّ الناظر لكتاب (التصريف الملوكي) يدرك منذ الوهلة الأولى أنَّه كتاب مختصر ، يعمد صاحبه لتكثيف المادة الصرفيّة، و قد تقع في ضمن ذلك هنات يغفل عنها المؤلف، أو يُسَوَّغُ له ذلك كما أسلفت عن طريق المنهج المتبع عند العلماء الأوائل، من حيث أنَّ العلوم العربية كانت متداخلة فيما بينها ، فوجدنا علم الصَّرف خليطاً من علم الصوت و ما يتبع ذلك من لهجات تدرس الآن في ضمن فقه اللغة، و النقد يرتكز على إظهار محاسن العمل و هناته، فلا ضير أنَّ يُسَوَّغَ له أحياناً .

يضاف إلى ذلك أنَّ علم الصَّرف تقع موضوعاته في رتبة تتوسط الدرسين الصوتي و النحوي؛ لذا نجد قضاياه و مسائله موزعة بين منهجين، و هذا يفسر لنا التداخل في المنهج .

و يمكن القول إنَّ قضايا الدرس الصَّرفي تعتمد على التعليل الصوتي، إذا ما نظرنا إلى ما يتبع بنية الكلمة من تغيير بسبب تجاور بعض الحروف مع بعض ، و لا سيما ما يحدث في مباحث الإعلال و الإبدال؛ لذلك نجد التعليل الصوتي الذي بدا ظاهراً عند ابن جني يكون أكثر انسجاماً مع مفاهيم الدرس الصوتيّ .

الهوامش :

١- معجم مقاييس اللغة (كتاب الصاد) ٣ / ٣٤٣ .

٢- ينظر : المحتسب ٢ / ٢١٠ .

٣- التصريف الملوكي ٤٤ .

٤- شرح شافية ابن الحاجب , رضي الدين الاستراباذي ٦ .

٥- التصريف الملوكي , من مقدمة المحقق (الدكتور البدرواوي زهران) ص ١٩ .

٦- يتيمة الدهر، الثعالبي ٣ / ٧٧ .

٧- التصريف الملوكي ص ٤٢ .

٨- المصدر نفسه ٤٢ – ٤٣ .

٩- تقويم المنهج الصرفي ص ٩.

١٠- الخصائص , ابن جني ٢ / ٣٩٥ .

١١- المصدر نفسه , الصفحة نفسها .

١٢- ينظر : معجم مقاييس اللغة ١ / ٣٩، والخصائص، ٢، ١٣٣.

١٣- ينظر: فقه اللغة: ١١٧، ابحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: ٢٧١.

١٤- المنصف , ابن جني ١ / ٣ – ٤ , تح إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين , ط ١ , سنة ١٩٥٤ .

١٥- ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، ٢٥ – ٢٦ .

١٦- التصريف الملوكي ٤٤ .

١٧- ينظر : الخصائص ٣ / ٣٩٩ , و التصريف الملوكي ٢٤٠ و ما بعدها .

١٨- التصريف الملوكي ١١٨.

١٩- المصدر نفسه ١٣٨.

٢٠- المصدر نفسه ٩٤ .

٢١ – سورة العلق: آية ١٥ .

٢٢- المصدر نفسه ٤٢ – ٤٣ .

٢٣- المصدر نفسه ٩٤ .

٢٣- المصدر نفسه ٦٨ .

٢٤- سورة الحاقة ١٩ – ٢٠ .

٢٥- التصريف الملوكي ١٠١ .

٢٦- شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ١٤٣ .

٢٧- سر صناعة الاعراب , ابن جني , ٢ / ٣٦٨ .

٢٨- سراج القاريء المبتدي و تذكار المقريء المنتهي ٨٦ .

٢٩- ينظر : فقه اللغة ، د . حاتم الضامن ٤٩ .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٩ – حزيران لسنة ٢٠٢٤

٣٠- التصريف الملوكي ١٥٥ .

٣١- المصدر نفسه ١٧٠ – ١٧١ .

٣٢- شرح كتاب سيبويه,السيرافي ٥ / ٤٤١ .

٣٣- الصحاح (حرف الجيم) ١٥٧ .

٣٤- التصريف الملوكي ١٨٥.

٣٥- المصدر نفسه ١٨٦.

٣٦- المصدر نفسه ١٤٢.

٣٧- المصدر نفسه ١٨٨ .

٣٨- ينظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٢١- ٤٢٢ .

٣٩- شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ١٤٧ .

٤٠- التصريف الملوكي ١٩٠ – ١٩٦ .

٤١- المصدر نفسه ١٩٠ .

٤٢- المصدر نفسه ٤٩ .

٤٣- المصدر نفسه ١٨٢ .

٤٤- المصدر نفسه ٢٦٣ .

٤٥- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٥٠٥ – ٥٠٦ .

٤٦- التصريف المملوكي ١٨٢ هامش (٢) .

٤٧- المصدر نفسه ١٩٥ .

٤٨-المصدر نفسه هامش (١) , ١٩٥ .

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٩ – حزيران لسنة ٢٠٢٤

المصـادر

القرآن الكريم

- أَبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية، الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي(ت ٢٠٠٧م)، د ط ، د ت، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد كلية التربية، جامعة بغداد.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه(ت١٨٠هـ) ، الدكتورة خديجة الحديثي(ت ٢٠١٨م) ، ط ١ ، منشورات مكتبة النهضة، بغداد – العراق، سنة ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥ م .
- التصريف الملوكي ، أبو الفتح عثمان بن جنّيّ(ت ٣٩٢هـ)، تح الدكتور البدراوي زهران، ط ١، الشركة المصريّة العالمية للنشر– لونجمان، سنة ٢٠٠١ م .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جنّيّ(ت٣٩٢هـ)، تح محمد علي النجار، ط ١، عالم الكتب للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت – لبنان، سنة ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م .
- سر صناعة الإعراب ، ابن جني(ت٣٩٢هـ) ، تح محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدي شحاتة عامر، ط ٣ ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، سنة ٢٠١٢ م .
- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي ، أبو القاسم (أو أبو البقاء) علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ (ت ٨٠١هـ) ، راجعه شيخ المقارئ المصرية: علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م .
- شرح شافية ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذيّ (ت ٦٨٤ أو ٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث الاسلامي بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، د ت .
- شرح كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، أبو سعيد السيرافيّ الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تح أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، سنة ٢٠٠٨ م .
- الصِّحاح تاج اللغة و صحاح العربية، مرتب ترتيباً ألفبائياً وفق أوائل الحروف، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، راجعه و اعتنى به محمد محمد تامر و أنس محمد الشامي و زكريا جابر أحمد ، دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤٣٠ هـ ، ٢٠٠٩ م .
- فقه اللغة، حاتم صالح الضامن(ت ٢٠١٤م)، د ط ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، جامعة بغداد– العراق ، سنة ١٤١١هـ، ١٩٩٠م .

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٩ – حزيران لسنة ٢٠٢٤

- فقه اللغة، الدكتور عبد الحسين المبارك(ت ٢٠١٨م)، مطبعة جامعة البصرة ، الإيداع في المكتبة الوطنية ببغداد سنة ١٩٨٦م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جِنّيّ(ت ٣٩٢هـ)، تح علي النجدي ناصف، و عبد الحليم النجار، و عبد الفتاح اسماعيل شلبي، ط ٢ ، دار سزكين للطباعة و النشر، سنة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي النحويّ (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق الدكتور صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني – بغداد – العراق، دون تاريخ .
- معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د ط، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩ م .
- المنصف شرح الامام أبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني(ت ٢٤٧هـ) النحويّ البصريّ، تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين ، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي و اولاده بمصر، أعاد طباعته شركة القدس ، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ ، ١٩٥٤ م.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ) ، المحقق: د. مفيد محمد قميحة، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .

الرسائل الجامعية :

- تقويم المنهج الصرفي ، رزاق جعفر عبد الحسين ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ م .